مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 05 العدد 02 (2026) *

دور محاسبة السجلات المفتوحة في ترشيد قرار تسعير المنتجات- دراسة ميدانية على عينة من المنشآت الصناعية السودانية

The Role of Open-Book Accounting in Optimising Product Pricing Decisions: A Field Study of a Sample of Sudanese Industrial Establishments

نسرين مساعد بابكر 1●، عبدالرحمن البكري منصور2
1 جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، nsreenedu06@gmail.com
2 جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا

تاريخ الاستلام: 2026/04/30 تاريخ القبول: 2026/05/07 تاريخ النشر: 2026/07/22

الملخص:

هدفت الدراسة إلى اختبار دور محاسبة السجلات المفتوحة بأبعادها الثلاثة (الثقة في المعلومات، بيانات التكلفة، وتوفر المعلومات) في ترشيد قرارات تسعير المنتجات بالمنشآت الصناعية السودانية، وذلك في ظل التحديات المتعلقة بتباين الأسعار وضعف معلومات التكاليف. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستبانة وزعت على عينة من العاملين (محاسبين، مراجعين داخليين، محاسبي تكاليف، محللين ماليين، وأكاديميين) في المنشآت الصناعية بولاية الخرطوم،

أظهرت النتائج وجود علاقات ذات دلالة إحصائية للأبعاد الثلاثة مع ترشيد قرارات التسعير، حيث أسهمت الثقة المتبادلة بين أطراف سلسلة التوريد في تحسين عقلانية التسعير وشفافيته، كما أدى الإفصاح الدقيق عن هياكل التكلفة إلى تحديد أسعار عادلة تغطي التكاليف وتحقق هوامش ربح مناسبة، وسهل توفير المعلومات في الوقت المناسب اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على بيانات موثوقة.

الكلمات المفتاحية: محاسبة السجلات المفتوحة، قرارات التسعير، تسعير المنتجات، الثقة في المعلومات، بيانات التكلفة.

Abstract :

The study aimed to examine the role of open-book accounting in its three dimensions (confidence in information, cost data, and availability of information) in rationalising product pricing decisions in Sudanese industrial enterprises, given the challenges associated with price volatility and poor cost information. The study adopted a descriptive-analytical approach, and data were collected using a questionnaire distributed to a sample of employees (accountants, internal auditors, cost accountants, financial analysts, and academics) in industrial establishments in Khartoum State.

The results revealed statistically significant relationships between the three dimensions and the rationality of pricing decisions, with mutual trust among supply chain parties contributing to improved pricing rationality and transparency. accurate disclosure of cost structures led to the setting of fair prices that covered costs and achieved appropriate profit margins, and the timely provision of information facilitated strategic decision-making based on reliable data.

***Keywords**: open-book accounting, pricing decisions, product pricing, trust in information, cost data..*

●**المؤلف المرسل:** نسرين مساعد بابكر، **الإيميل:** nsreenedu06@gmail.com

مقدمة:

تعد محاسبة السجلات المفتوحة (Open Book Accounting) أحد المفاهيم الحديثة التي ظهرت في تسعينيات القرن العشرين مع تطور سلاسل التوريد والشراكات الاستراتيجية بين الشركات، حيث انتقل مفهوم المحاسبة من كونه أداة رقابة داخلية إلى أداة تعاونية مفتوحة تهدف إلى تبادل المعلومات المالية والتكلفية بين الأطراف المتعاقدة. تطور هذا المفهوم ليشمل مبادئ الثقة في المعلومات، وتبادل بيانات التكلفة، وتوفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، ليصبح اليوم أداة استراتيجية لتحسين الشفافية وتعزيز التعاون بين المنشآت وأطرافها المعنية.

يشير ترشيد قرار تسعير المنتجات إلى عملية تحديد الأسعار بناءً على معلومات دقيقة وشاملة تمكن الإدارة من تحقيق التوازن بين تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح والبقاء في السوق. تطور مفهوم التسعير من الاعتماد على التكاليف التاريخية إلى استخدام أساليب متقدمة مثل التسعير على أساس القيمة والتسعير الديناميكي، وأصبح القرار التسعيري الرشيد يعتمد على جودة المعلومات المتاحة، ومدى الثقة في مصادرها، ودقة بيانات التكلفة، وتوفر المعلومات السوقية والتنافسية.

بناءً على ما سبق، فإن محاسبة السجلات المفتوحة تمثل مدخلاً مهماً لترشيد قرار تسعير المنتجات من خلال توفير معلومات أكثر شفافية وموثوقية حول التكاليف والهوامش. في ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف دور محاسبة السجلات المفتوحة في ترشيد قرار تسعير المنتجات بالتطبيق على عينة من المنشآت الصناعية السودانية، مما يسهم في تقديم توصيات لتحسين ممارسات التسعير ورفع كفاءة الأداء الصناعي.

مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في التحديات المتعلقة بقرارات تسعير المنتجات في المنشآت الصناعية السودانية، حيث تشير تقارير غرفة الصناعات السودانية إلى وجود تباين كبير في أسعار المنتجات المماثلة، وغياب معلومات دقيقة عن التكاليف، وضعف الثقة بين المنتجين والتجار، وعدم توفر معلومات سوقية محدثة، مما يؤدي إلى قرارات تسعير غير رشيدة تؤثر سلباً على القدرة التنافسية والربحية. في هذا السياق، يبرز السؤال الرئيسي :**ما دور محاسبة السجلات المفتوحة في ترشيد قرار تسعير المنتجات في المنشآت الصناعية السودانية؟** وتنبثق منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما العلاقة بين الثقة في المعلومات وترشيد قرارات تسعير المنتجات؟
2. ما العلاقة بين بيانات التكلفة لمحاسبة السجلات المفتوحة وترشيد قرارات تسعير المنتجات؟

3. ما العلاقة بين توفر المعلومات وترشيد قرارات تسعير المنتجات؟

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية :تنبع أهمية الدراسة من تناولها لمفهوم حديث نسبياً في الأدبيات المحاسبية العربية هو "محاسبة السجلات المفتوحة"، وربطه بقرار تسعير المنتجات في بيئة صناعية نامية مثل السودان، مما يثري المكتبة العلمية ويقدم نموذجاً تحليلياً يمكن اختباره في سياقات مختلفة.

الأهمية العملية :تتمثل في تقديم توصيات قابلة للتطبيق للمنشآت الصناعية السودانية لتحسين ممارسات التسعير من خلال تبني مبادئ محاسبة السجلات المفتوحة، مما يعزز الشفافية، ويحد من التضارب في الأسعار، ويدعم القدرة التنافسية للمنتج المحلي.

أهداف الدراسة

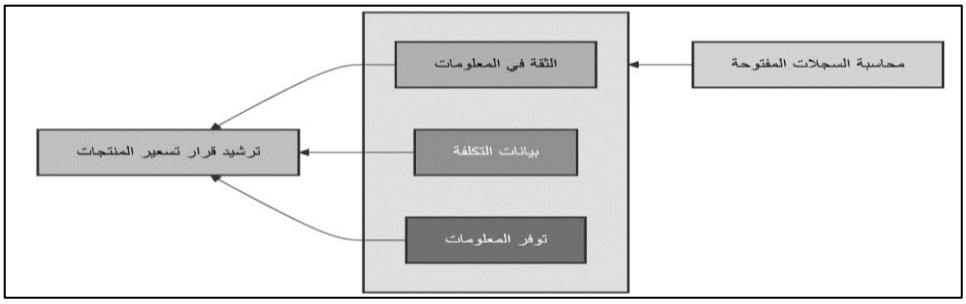
1. اختبار العلاقة بين الثقة في المعلومات وترشيد قرارات تسعير المنتجات.
2. قياس العلاقة بين بيانات التكلفة لمحاسبة السجلات المفتوحة وترشيد قرارات تسعير المنتجات.
3. تحليل العلاقة بين توفر المعلومات وترشيد قرارات تسعير المنتجات.

فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى :**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة في المعلومات وترشيد قرارات تسعير المنتجات.
- **الفرضية الثانية :**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيانات التكلفة لمحاسبة السجلات المفتوحة وترشيد قرارات تسعير المنتجات.
- **الفرضية الثالثة :**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المعلومات وترشيد قرارات تسعير المنتجات.

نموذج الدراسة

الشكل(1) العلاقة بين متغيرات الدراسة



المصدر: اعداد الباحثان، 2026م

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات الأولية عبر استبانة صممت لقياس متغيرات الدراسة، وتم توزيعها على عينة من العاملين في المنشآت الصناعية السودانية. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، حيث طبقت اختبارات معامل الارتباط وتحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضيات.

حدود الدراسة

1. **حدود زمانية :**2026م
2. **حدود مكانية :**المنشآت الصناعية السودانية العاملة في ولاية الخرطوم.
3. **حدود بشرية :**شملت الدراسة العاملين بالوظائف التالية: محاسب، مراجع داخلي، محاسب تكاليف، محاسب إداري، محلل مالي، أكاديمي، وآخرين.
4. **حدود موضوعية :**اقتصرت الدراسة على ثلاثة أبعاد لمحاسبة السجلات المفتوحة (الثقة في المعلومات، بيانات التكلفة، توفر المعلومات) وعلاقتها بترشيد قرار تسعير المنتجات.

الدراسات السابقة

الشمري وعباس – (2019) هدفت الدراسة إلى تقديم عرض نظري لمدخلي التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) والتكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت(TD-ABC) ، وقياس كلفة المنتج في ظل كل منهما وبيان دورهما في قرارات التسعير، وذلك للتغلب على مشكلة تحميل التكاليف غير المباشرة التي تسبب عدم دقة في حساب التكلفة، وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور في مدخل ABC في معمل الألبسة الرجالية بالنجف الأشرف بسبب تحميل المنتج تكاليف طاقة غير مستغلة مما أدى إلى سعر غير دقيق، بينما أثبت مدخل TD-ABC ملاءمته للبيئة الصناعية الحديثة من خلال تحميل الطاقة المستغلة فقط واستبعاد غير المستغلة، مما يساعد في تسعير تنافسي ويحافظ على الزبائن ويجذب آخرين.

الحر والعيسى – (2021) هدفت الدراسة إلى بيان أثر استخدام التكلفة المستهدفة بأبعادها الستة (هامش الربح المستهدف، تحليل المنافسين، التركيز على المستهلك، سعر البيع المستهدف، تعاون أعضاء سلسلة القيمة، تصميم وتخطيط المنتج) على قرارات التسعير في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وذلك لمعالجة مشكلة عدم دقة قرارات التسعير في ظل

المنافسة، **وتوصلت الدراسة** إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستخدام التكلفة المستهدفة وأبعادها الستة على قرارات التسعير، وكان تصميم وتخطيط المنتج أقوى العوامل تأثيراً، بينما كان هامش الربح المستهدف أضعفها، وذلك بناءً على مسح شامل شمل 58 شركة من أصل 63.

– **Aseel Jamal Al-Hasani (2023)** هدفت الدراسة إلى إبراز دور تقنية التكلفة المستهدفة كتقنية إدارية تتلاءم مع التغيرات المتسارعة في البيئة الخارجية، من خلال توفير معلومات وأسس علمية دقيقة لتخصيص التكاليف غير المباشرة منذ مرحلة التخطيط، وبيان مدى تأثيرها في ترشيد قرارات التسعير في ظل المنافسة الشديدة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة بين تقنية الكلفة المستهدفة وتسعير المنتجات عبر خطوة تحديد السعر المستهدف، كما أظهرت أن استخدام الأساليب التقليدية في حساب التكاليف يؤدي إلى تحمل المصنع تكاليف كبيرة تنعكس سلباً على سياساته التسعيرية، مما يجعله يبيع بأسعار تقل عن التكلفة ويتكبد خسائر كبيرة.

بن سويسي وبن خليفة – **(2023)** هدفت الدراسة إلى إبراز دور الأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف (وبخاصة أسلوب التكلفة المستهدفة) في اتخاذ قرارات التسعير، وذلك من خلال محاكاة تطبيق هذا الأسلوب في مؤسسة ملبنة القصر القديم بالمنيعة الجزائرية، بهدف معالجة مشكلة استخدام المؤسسة لطريقة بسيطة وغير دقيقة في حساب التكاليف والتسعير، وتوصلت الدراسة إلى أن أسلوب التكلفة المستهدفة سهل وغير مكلف وله دور مهم في اتخاذ قرار التسعير، ويمكن تطبيقه في المؤسسات الصغيرة، على عكس الطريقة التقليدية البسيطة التي كانت تستخدمها المؤسسة محل الدراسة.

محمد عبد الرحمن علي حسن ومحمد محمد عبد الفتاح حامد – **(2025)** هدفت الدراسة إلى تعرف دور الثقة المتبادلة للسجلات المفتوحة في دعم الميزة التنافسية، مع بيان أثر هذه الثقة على بيانات التكلفة كأحد أبعاد السجلات المفتوحة، وذلك لمعالجة مشكلة الحاجة إلى إدارة التكلفة بين الشركات الأعضاء في سلسلة التوريد من خلال المشاركة في المعلومات، **وتوصلت الدراسة** إلى أن الثقة المتبادلة للسجلات المفتوحة تضمن عدم استخدام البيانات للضرر بالأطراف المشاركة، مما يحقق الميزة التنافسية لكليهما من خلال بناء علاقات توريد طويلة الأجل، وتبادل المعلومات، وتخفيض التكاليف، وتعظيم المشاركة في المنافع.

حراز – (2025) هدفت الدراسة إلى تحليل تطبيق نموذج التكاليف على أساس النشاط الموجه بالوقت (TDABC) في أحد المستشفيات الخاصة بالإسكندرية، وذلك استجابة للحاجة إلى أدوات محاسبية دقيقة تدعم استراتيجيات التسعير في القطاع الصحي، لمعالجة قصور الأساليب التقليدية في عكس الاستهلاك الفعلي للموارد وعدم معالجتها للعلاقة بين دقة التكلفة وقرارات التسعير الديناميكية، **وتوصلت الدراسة** إلى تحسن ملحوظ في دقة حساب التكاليف وكشف مستويات الطاقة غير المستغلة مما ساعد على رفع كفاءة استخدام الموارد، كما ساهم النموذج في تصميم سياسات تسعيرية أكثر مرونة تراعي الفروق الزمنية بين الحالات، مما عزز الشفافية المالية ودعم اتخاذ قرارات استراتيجية مستدامة.

عباس وآخرون – (2025) هدفت الدراسة إلى بيان دور أسلوب محاسبة السجلات المفتوحة المدعومة بتقنيات التحول الرقمي في رفع كفاءة وفاعلية الإدارة البينية للتكاليف بين سلاسل التوريد في المشروعات المتوسطة الحجم في السوق المصري، وذلك لمعالجة مشكلة عدم دقة وشفافية المعلومات التكاليفية عبر سلسلة التوريد، **وتوصلت الدراسة** إلى أن أسلوب محاسبة السجلات المفتوحة يسمح بتحقيق الدقة والشفافية وتماثل المعلومات عبر سلسلة التوريد، مما ينعكس إيجاباً على تبادل المعلومات التكاليفية ورفع كفاءة إدارة التكاليف، كما أن اعتماد هذا الأسلوب مدعومًا إلكترونياً يسهم في تخفيض وقت تبادل المعلومات مما يزيد من منفعتها وسرعة اتخاذ القرارات وزيادة المرونة مع المتغيرات الاقتصادية.

المقارنة والفجوة البحثية

بينما ركزت الدراسات السابقة - مثل دراسة الشمري وعباس (2019) ودراسة حراز (2025) على تفوق مدخل TD-ABC في تحميل الطاقة المستغلة فقط لتحسين دقة التسعير، ودراسات التكلفة المستهدفة) كالحر والعيسى، 2021؛Aseel ، 2023؛ بن سويسي وبن خليفة، 2023 (على دور التصميم والتخطيط وتحديد السعر المستهدف في التسعير التنافسي، وتناولت دراسات السجلات المفتوحة (كمحمد عبد الرحمن وحامد، 2025؛ وعباس وآخرون، 2025) الثقة المتبادلة والشفافية الرقمية في إدارة تكاليف سلسلة التوريد دون الربط المباشر بتسعير المنتجات في سياق صناعي نامٍ، فإن الفجوة البحثية تتمثل في غياب نموذج يجمع بين أبعاد محاسبة السجلات المفتوحة (الثقة، بيانات التكلفة، توفر المعلومات) كمتغيرات مستقلة مؤثرة في ترشيد قرار التسعير

بشكل تكاملي داخل منشآت صناعية تعاني من ضعف البنية المعلوماتية وعدم الثقة بين الأطراف، كما هو الحال في السودان. وتتميز دراسة الباحثان عن الدراسات السابقة بكونها الأولى (حسب حدود الإطلاع) التي تختبر علاقة هذه الأبعاد الثلاثة مجتمعة بقرارات التسعير في بيئة صناعية نامية متأزمة، بالإضافة إلى اعتمادها على منهج كمي تحليلي بمقياس موحد يُمكن من تعميم النتائج، بينما غلبت المناهج النظرية أو دراسات الحالة على الدراسات الأخرى. وتضيف الدراسة أبعاداً جوهرية تمثلت في تجاوز التركيز على دقة التكلفة فقط (كدراسةTD-ABC) أو التخطيط المسبق (كالتكلفة المستهدفة) إلى إدماج البعد العلائقي القائم على الثقة وتوفر المعلومات كعوامل مُمكّنة لترشيد التسعير، مما يقدم إطاراً تفسيرياً أوسع يُصلح للصناعات في الاقتصادات الناشئة حيث تشكل فجوات المعلومات وضعف الثقة عوائق هيكلية أمام التسعير العقلاني والتنافسية.

أولا. الإطار النظري

1. محاسبة السجلات المفتوحة:

تُعرَّف محاسبة السجلات المفتوحة في الأدبيات المحاسبية من منظورات متعددة تتقاطع حول فكرة التعاون بين أطراف سلسلة التوريد. فهي تُعد، أولاً، مدخلاً لإدارة التكاليف بين أعضاء سلسلة الامداد، حيث يساهم هذا المدخل في زيادة القدرة التنافسية للسلسلة من خلال تمكين تبادل المعلومات المتعلقة بالتكلفة، والتي تُستخدم في الرقابة على التكلفة ومن ثم خفضها، بالإضافة إلى مقارنة أداء الموردين وإيجاد طرق للمشاركة في المخاطر والعوائد والتكاليف بين أعضاء السلسلة (أبو شعشع، 2016). كما يُنظر إليها - من وجهة نظر أخرى - على أنها الأسلوب الذي يؤدي إلى الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية بين الأطراف ذات العلاقة عبر النظم المحاسبية الإلكترونية، محققةً بذلك مزايا متعددة كالتقليل من التكاليف، وتحسين الإفصاح، وزيادة الأرباح، وتقويم أداء العاملين (عزة، 2015). ويتسع هذا المفهوم ليشمل أسلوباً يهدف إلى تحقيق التعاون بين المشتري والمورد، إذ يسمح هذا الأسلوب بفتح سجلات للمشتري تدعم المورد في تحديد المناطق الحاسمة التي تحتاج إلى تحسينات، كما تساعد المورد على تخفيض التكلفة من خلال الكشف عن البيانات المرتبطة بها (محمد، 2015).

تشير العديد من الدراسات (الجبلي ، 2021؛ سردار، 2021؛ محمد و أبكر، 2021) إلى أن لهذا المفهوم أهدافاً متعددة تتكامل لتعزيز أداء شبكات الأعمال. أولاً، تتمثل في إدارة الأسعار مع الموردين، حيث إن الاختيار الجيد للشركاء يقلل من آليات الرقابة؛ إذ تحدد درجة استفادة المشتري

من هذه الممارسات مع مورد معين، ودرجة استعداد ذلك المورد للانخراط فيها، الموردين الأكثر نفعاً للمشتري، ليكون الهدف الأساسي للمشتري هو إدارة الأسعار. ثانياً، بالنسبة لشبكات الأعمال، يهدف تطبيق محاسبة التكاليف المفتوحة إلى حساب التكلفة والرقابة على المواد، واختيار مزيج المنتج، وتخطيط عملية الإنتاج وإدارة العمليات، والمساعدة في إعداد الموازنات والتخطيط المالي. ثالثاً، تسهل هذه المحاسبة عملية التفاوض والتعاقد مع الموردين من خلال تحديد السعر المناسب للسلعة أو الخدمة المقدمة لأطراف الشبكة، مما يخفض من ضغوط الأسعار ويحسن عمليات التفاوض، وبالتالي يسهم في السيطرة على المنتج النهائي. رابعاً، تعتبر وسيلة لتخفيض التكلفة من المنبع، إذ تتم إدارة التكاليف في المراحل الأولى ما قبل الإنتاج، وإدارة التكلفة الكلية للمنتج بين الشركات عبر سلسلة التوريد، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات في التكاليف نتيجة التعاون والتنسيق بين الأطراف المتعاونة. خامساً، تساعد عملية فتح السجلات بين أطراف سلسلة التوريد على رفع كفاءة أدائها من خلال الكشف عن مواطن المخاطر والعوائد والتكاليف وتجزئتها فيما بين تلك الأطراف، مما يدفع الدعم اللازم بين أعضاء سلسلة التوريد لبناء إدارة تدعم تبادل المعلومات.

لنجاح تطبيق هذا الأسلوب، تستلزم الأدبيات (نورهان الطيب، 2020) توافر مجموعة من المتطلبات الأساسية. في مقدمتها الالتزام والثقة المتبادلة، حيث يشير الالتزام إلى النية في الاستمرار في العلاقة التجارية في المدى الطويل، بينما تشير الثقة إلى التوقع الإيجابي المتعلق بنوايا أطراف التبادل، وبالتالي النزاهة والمصداقية التي يجب أن تسود العلاقات القائمة بينهم. كما يتطلب الأمر الإفصاح عن المعلومات التكاليفية، إذ ينبغي على الموردين الإفصاح عن هياكل تكاليفهم لإثبات التزامهم وقوة مركزهم المالي مقارنة بالمنافسين الآخرين. ومن المتطلبات الحيوية أيضاً التعاون المشترك بين أعضاء سلسلة التوريد في إدارة التكاليف، بما يعزز المزايا التنافسية من خلال المشاركة الفعالة في تطوير المنتج والمشاركة الأكثر شمولاً في المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من وجود أساليب ملائمة لإدارة التكلفة عبر الحدود التنظيمية (مثل هندسة القيمة والتكلفة المستهدفة) لتحقيق التكامل بينها وبين أسلوب السجلات المحاسبية المفتوحة. كما تُعد جودة ودقة المعلومات التكاليفية - التي يتم تبادلها عبر أنظمة التكاليف المطبقة في المنشآت الأعضاء بسلسلة التوريد في بيئة الإنتاج الخالي من الفاقد - شرطاً أساسياً. أخيراً، يتطلب التطبيق الفعال تحديد الموردين الراغبين في الاشتراك في برامج السجلات المحاسبية المفتوحة، مع توفير الضمانات والحوافز التي تشجعهم على الإفصاح عن معلوماتهم التكاليفية والتعاون مع المنشأة لتحسين الأداء.

تترتب على تطبيق هذا الأسلوب جملة من المزايا التي تعود على المنشآت وسلاسل التوريد، كما أوضح كل من الشطناوي والديلمي (2018). فهي تسهم في تحسين وظيفة المحاسبة الإدارية للشركة، ومساعدة العملاء على التفاوض حول الأسعار نتيجة معرفتهم بهياكل التكلفة لدى الموردين. كما تعمل على تطوير العلاقات الاستراتيجية في الأجلين القصير والطويل، ويساعد الإفصاح عن بيانات التكلفة على تحديد عناصر تكلفة المنتج وتكاليف المورد، محققاً إدارة تكاليفية فعالة خارج الحدود التنظيمية للمنشأة. علاوة على ذلك، تسهل هذه المحاسبة تنسيق الأعمال بين أطراف سلسلة التوريد وتحديد أولوياتها، مما يقلل تعارض الأهداف بينها، ويوجد حلولاً جديدة للحفاظ على المزايا التنافسية وتخفيض التكاليف. وختاماً، تسهل تبادل المعلومات بين المنظمات المتعاونة عبر سلسلة التوريد، بما يضمن الاستمرار في بيئة الأعمال الحديثة، وتحقيق المزايا التنافسية، وتخفيض التكلفة المشتركة.

2. قرار تسعير المنتجات

يُعد السعر مفهوماً متعدد الأوجه ينظر إليه من زاويتين متكاملتين: زاوية المستهلك وزاوية المنتج. فمن منظور المستهلك، يُعرّف السعر بأنه القيمة المعطاة لسلعة أو خدمة معينة، والتي تُعبر عنها في صورة نقدية؛ فالمنفعة التي يحصل عليها المستهلك من شراء سلعة ما أو تلقي خدمة معينة يتم ترجمتها من جانب الشركة إلى سعر محدد يدفعه ثمناً لتلك المنفعة (البكري، 2009). وبناء على ذلك، فإن السعر المدفوع لا يعكس فقط المكونات المادية للسلعة، بل يمتد ليشمل أبعاداً غير مادية مثل النواحي النفسية، وشهرة المنتج، ومجموع الخدمات المقدمة المرتبطة بعملية البيع (المصدر نفسه). في المقابل، تنظر المنشأة إلى السعر من وجهة نظر مختلفة، إذ تعرفه بأنه "الثمن الذي تضعه المنشأة لمنتجاتها والذي يغطي التكاليف الكلية بالإضافة إلى تحقيق هامش الربح المستهدف" (عبد الرحيم، 2015).

تتنوع الأهداف التي تسعى المنشآت إلى تحقيقها من خلال سياساتها التسعيرية، وقد ناقش العديد من الباحثين هذه الأهداف في أدبياتهم (القطاونة، 2018؛ موريش، 2020؛ داري، 2006؛ بابكر، 2008). ففي بعض الظروف، قد تضطر الشركة إلى جعل البقاء هدفها الرئيسي، خاصة عندما تواجه مشكلات في الطاقة الإنتاجية، أو منافسة شديدة، أو تحولات في أذواق المستهلكين، فتلجأ إلى تخفيض الأسعار بهدف زيادة الطلب وضمان استمرار الإنتاج والوجود في السوق. ومن الأهداف الأخرى ذات الصلة بالمبيعات، حيث تسعى المنشأة إلى وضع استراتيجية سعرية تنافسية

تمكنها من زيادة مبيعاتها مقارنة بالمنافسين، وقد تعبر عن هذا الهدف بحجم محدد من المبيعات (نقدياً أو بعدد الوحدات)؛ ويظهر ذلك بوضوح في حالات الركود الاقتصادي عندما تسعى الشركة للحفاظ على مستوى مبيعاتها، أو في حالات أخرى عندما تهدف إلى تحقيق وفورات اقتصادية تخفض تكاليف الوحدة المباعة.

من ناحية أخرى، تتخذ الأهداف المرتبطة بالمنافسة والجودة أبعاداً مختلفة. ففيما يتعلق بالمنافسة، قد يكون الهدف من التسعير هو مواجهة المنافسين، ويختلف هذا الهدف باختلاف موقع المنشأة في السوق: فإذا كانت قائدة، فإنها تبدأ بتغيير الأسعار، وإذا كانت تابعة، فإنها تتبع القائدة. أما فيما يخص الجودة، فقد تسعى المنشأة التي تتبوأ موقع الريادة في جودة منتجاتها إلى إنفاق مبالغ كبيرة على البحث والتطوير للحفاظ على هذه الجودة، مما يرفع تكاليفها ويضطرها إلى وضع أسعار مرتفعة مقارنة بمنافسيها، ذلك أن المستهلك غالباً ما يربط بين السعر المرتفع والجودة العالية. كما تشمل الأهداف المتعلقة بالربح أشكالاً متعددة: فتعظيم الربح يبدو هدفاً طبيعياً، إلا أنه غير ممكن دوماً لأنه مرتبط بحالة السوق وتوازن الطلب والعرض، كما أن تحقيق ربح مرضي لجميع الأطراف لا يعتمد على الأسعار فحسب، بل على تخفيض التكاليف دون الإخلال بالجودة (بوريش، 2020). وهناك هدف يتمثل في تحقيق نسبة عائد محددة على الاستثمار، وهو هدف أكثر واقعية إذ ينصب على تحقيق إيراد يحقق عائداً معيناً وليس أقصى ربح ممكن، ويتميز بإمكانية استخدامه كمقياس لتقييم مزيج المنتجات والتخلص من غير المجدي، فضلاً عن جعل المنشأة أكثر مرونة في تسعير منتجاتها (الغامدي، 2015).

كما تجدر الإشارة إلى هدف العائد على المبيعات، الذي يُستخدم كنسبة محددة مسبقاً على الكميات المباعة، وهو شائع في محلات تجارة الجملة والتجزئة، حيث يتم إضافة نسبة محددة إلى تكاليف السلعة لتغطية هامش الربح المستهدف؛ ويتميز هذا الهدف بسهولة تطبيقه العملي لأنه يرتبط بكمية المبيعات المتوقعة وتكاليفها والهامش الربحي المنشود، سواء كان هذا الهامش موحداً لجميع السلع أو مخصصاً لكل نوع منها (أبو أمين، 2014). فضلاً عن ذلك، قد يكون الهدف من التسعير هو زيادة الحصة السوقية، فتسعى الشركة إلى الريادة عبر تخفيض الأسعار، مما يزيد نسبة مبيعاتها قياساً إلى مبيعات المنافسين من السلعة نفسها (داري، 2006). وفي سياق متصل، تلجأ بعض المنشآت إلى المحافظة على مستوى عالٍ من الجودة كهدف تسعيري، وذلك عندما تكون منتجاتها

رائدة في مجال الإتقان والجودة، فترتفع أسعارها لتغطية تكاليف البحث والتطوير والإنتاج المرتفعة، وللمحافظة على مكانة مميزة للسلعة (بابكر، 2008).

تتضح أهمية تسعير المنتجات في عدة جوانب أساسية (عبد الكاظم، 2019؛ فودة، سرور، سليمان، 2021؛ عرفات، 2011؛ العلاق، 1999). فالسعر يمثل العنصر الوحيد في المزيج التسويقي الذي يمكن تغييره بسرعة لمواكبة التغيرات في الطلب أو المنافسة، بينما تتطلب عناصر أخرى (كتطوير المنتج، والترويج، والتوزيع) فترات زمنية أطول. كما أن السعر هو أسرع وأسهل هذه العناصر تعديلاً لمواجهة تصرفات المنافسين أو الاستجابة للطلب. ويُعد تحديد السعر الخطوة الأولى في أي عملية بيع، وتكون استراتيجية التسعير ذات فائدة خاصة في حالات تباين سلوك العملاء الشرائي، وتقلب الطلب، وضخامة الإنتاج. علاوة على ذلك، تُعد قرارات التسعير من أكثر القرارات أهمية وصعوبة التي تواجه الشركة، لأنها لا تقتصر على الجانب التسويقي فحسب، بل تمتد لتشمل كافة أوجه النشاط في الشركة، ولها تأثير مالي في الأجلين القصير والطويل. ولعل أبرز ما يكشف أهميتها هو أن أي تغير بسيط في السعر يمكن أن يترجم إلى تغيرات كبيرة في الربحية، وأن أي زيادة أو نقصان في السعر يؤثر بصورة مباشرة على الطلب على السلع وبالتالي على الربح، مما يجعل هذه القرارات حاسمة لبقاء الشركة. وبالنسبة للمؤسسة ذاتها، فإن أسعار المنتجات تمثل أداة فعالة لتحقيق أهدافها العامة، فهي تمكنها من تقسيم السوق وفق القدرات الشرائية للزبائن، وتحديد حجم الطلب وطبيعة السوق والسلعة ومستوى الجودة.

تعد قرارات التسعير المتعلقة بالسلع والخدمات قرارات استراتيجية تؤثر في الكمية المنتجة والمباعة، وفي الإيرادات والتكاليف، وذلك بهدف تعظيم دخل التشغيل (راضي، شطر، الهاشمي، 2018؛ مالك، علي، عوجة، 2019). وهذا يتطلب أن تنتج الشركة وتبيع وحدات إضافية مع إدراك أن ذلك يزيد من تكلفة إنتاجها، كما يستدعي فهماً عميقاً لأنماط سلوك التكلفة، لأن تكاليف المنتج تحدد بشكل مختلف تبعاً للفترات الزمنية المختلفة. وتُصنف قرارات التسعير عادةً إلى صنفين (الخلف، زوبلف، 2007): قرارات قصيرة الأجل، وهي التي تستدعي ردود فعل سريعة وعاجلة، كما في حالة قبول أمر بسعر منخفض يزيد عن التكلفة المتغيرة للوحدة في ظل وجود طاقة فائضة؛ وقرارات طويلة الأجل، وهي التي يجب أن تغطي التكاليف الكلية للمنشأة لضمان استمرارها، وغالباً ما يتم إضافة نسبة معينة إلى التكاليف الكلية للوصول إلى السعر المستهدف الذي يؤمن الربح المرغوب.

مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 05 العدد 02 (2026) *

تأسيساً على ما سبق، فإن قرار تسعير المنتجات يُعد أحد أهم القرارات تأثيراً في الأداء الداخلي للشركة وموقعها التنافسي، حيث تكمن جوهريته في تحقيق التوازن بين السعر الذي يدفعه العميل والمنفعة التي يدركها. كما يستلزم هذا القرار دراسة عاملين استراتيجيين رئيسين: أولاً، تحليل أسعار واستراتيجيات المنافس لتحديد مجالات التفوق؛ وثانياً، دراسة سوق الموردين ومواصفات المدخلات وتحديد استراتيجية الشراء المناسبة، مع مراعاة المراجعة الدورية للأسعار استجابةً لطول فترات التوريد والمتغيرات البيئية (محاريق، 2017).

يرى الباحثان أن محاسبة السجلات المفتوحة تمثل دورا مهماً في ترشيد قرار تسعير المنتجات، وذلك من خلال قدرتها على معالجة ثلاث قضايا جوهرية تعاني منها المنشآت الصناعية السودانية، وهي: انعدام الثقة في المعلومات المتبادلة بين المنتجين والتجار، وغياب بيانات تكلفة دقيقة ومُحدثة، وعدم توفر معلومات سوقية شاملة في الوقت المناسب. فمن منظور الباحثان، لا يقتصر دور هذا الأسلوب على توفير الشفافية في هياكل التكاليف فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى بناء علاقة تعاقدية قائمة على الإفصاح المتبادل، مما يمكن المنتج من تحديد سعر عادل يعكس التكلفة الحقيقية دون مبالغة أو تفريط، ويمكن التاجر من فهم مكونات السعر والتفاوض بموضوعية. كما يرى الباحثان أن ترشيد التسعير في غياب السجلات المفتوحة يظل ناقصاً، لأن قرار التسعير العقلاني يحتاج إلى معلومات وقتية عن تكاليف المنافسين والموردين، وهو ما لا توفره النظم التقليدية. لذلك، فإن محاسبة السجلات المفتوحة، وفق رؤية الباحثان، تحول قرار التسعير من عملية تخمينية أو تنافسية ضيقة إلى عملية استراتيجية قائمة على الحقائق والشراكة، مما يسهم في استقرار الأسعار، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق هوامش ربح عادلة لجميع أطراف سلسلة التوريد.

ثانيا.الدراسة الميدانية

1. وصف مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المنشآت الصناعية السودانية من ذوي الاختصاصات ذات الصلة بموضوع البحث، بما في ذلك المحاسب، المراجع الداخلي، محاسب التكاليف، المحاسب الإداري، المحلل المالي، الأكاديمي، وفئات أخرى، وقد تم اختيار عينة عشوائية بلغ قوامها (100) مفردة من هذا المجتمع، حيث تم توزيع (100) استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات تم استرجاعها كاملة.

2. صدق وثبات الاستبانة :

يبين الجدول(1) معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة.

الجدول(1) معامل المصداقية ألفا كرنباخ والثبات لعبارات الاستبانة

المحـور	عدد العبارات	معامل المصداقية ألفا كرنباخ	معامل الثبات
المحور الأول محاسبة السجلات المفتوحة	15	0.921	0.924
المحور الثاني قرارات التسعير	7	0.933	0.961
لجميع عبارات الاستبانة	22	0.906	0.936

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

بلغ معامل المصداقية ألفا كرنباخ في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (90.6%) فيما بلغ معامل الثبات (93.6%)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات ، والصدق الكبيرين في إجابات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة ، والقبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الاعتمادية على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة ، وتحليل نتائجها.

3. الإحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة:

المحور الأول: محاسبة السجلات المفتوحة

الجدول(2) الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة للمحور الأول محاسبة السجلات المفتوحة

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
البعد الأول: الثقة في المعلومات						
1	تساعد محاسبة السجلات المفتوحة في تبادل المعلومات بين أعضاء سلسلة التوريد	3.92	4	1.08	عالية	5
2	تساعد في ضمان توفير معلومات أكثر تفصيلا عن الموردين	4.01	5	0.95	عالية جدا	2
3	تساعد في الإفصاح عن تكاليف المواد الخام وعدم مغالاة في الأسعار	4.02	5	0.98	عالية جدا	1
4	تساعد السجلات المحاسبية المفتوحة في معرفة تكلفة المنتج النهائي	4.00	5	1.06	عالية جدا	3
5	ضمان وضع حدود للمعلومات والبيانات المفصح عنها	3.93	4	1.03	عالية	4
البعد الثاني: الإفصاح عن بيانات التكلفة						
1	يساعد الإفصاح في دعم سلسلة القيمة وتحقيق الرقابة علي الأسعار الحالية والتوقعات المستقبلية للأسعار	3.99	4	1.05	عالية	4
2	الإفصاح عن هياكل ومسببات التكلفة	4.00	5	1.00	عالية جدا	3
3	تساعد في الإفصاح عن التكاليف المباشرة وغير المباشرة	3.96	4	1.07	عالية	5
4	تحسين عمليات الإنتاج مما يؤدي خفض التكاليف النهائية للمنتج	4.04	5	0.93	عالية جدا	1

5	تساعد في معرفة وضع السوق وتوفير العرض والطلب	4.03	5	1.02	عالية جدا	2
البعد الثالث: توفر المعلومات						
1	تسهيل عملية الرقابة داخل سلسلة التوريد	4.03	5	0.98	عالية جدا	3
2	تسهل التعامل في ظل تقلبات الأسعار والتضخم	4.03	5	1.01	عالية جدا	4
3	تساعد في إطالة أمد التعاقد مع المورد	4.05	5	0.95	عالية جدا	2
4	تساعد في بناء قاعدة مع الموردين لضمان توفر المواد الخام للتصنيع	4.02	5	1.06	عالية جدا	5
5	سهولة توفير البيانات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب	4.08	5	0.96	عالية جدا	1

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يظهر الجدول (2) التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات أفراد العينة حول أبعاد محاسبة السجلات المفتوحة الثلاثة، حيث تكشف البيانات عن اتجاه عام إيجابي قوي نحو دور هذه المحاسبة في ترشيد قرارات التسعير، وهو ما يتجلى في قيم المتوسطات الحسابية (التي تراوحت بين 3.92 و 4.08) والمنوال الذي غلب عليه الرقمان 4 و 5، مما يشير إلى تجانس آراء المبحوثين وارتفاع درجة موافقتهم. ففي بعد الثقة في المعلومات، احتلت عبارة "المساعدة في الإفصاح عن تكاليف المواد الخام وعدم المغالاة في الأسعار" المرتبة الأولى بأعلى متوسط (4.02) وانحراف معياري منخفض (0.98)، مما يعكس إدراكاً عميقاً بأن شفافية الاسعار تُعد المدخل الأكثر إلحاحاً لكسر حالة عدم اليقين السعري بين الأطراف. أما في بعد الإفصاح عن بيانات التكلفة، فقد جاءت عبارة "تحسين عمليات الإنتاج مما يؤدي إلى خفض التكاليف النهائية للمنتج" في المرتبة الأولى بمتوسط (4.04) وأقل انحراف معياري (0.93)، وهو ما يشير إلى أن المبحوثين ينظرون إلى الإفصاح ليس كغاية في حد ذاته، بل كوسيلة لتحقيق كفاءة إنتاجية تنعكس مباشرة على تخفيض السعر النهائي. وبالنسبة لبعد توفر المعلومات، تصدرت عبارة "سهولة توفير البيانات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب" الترتيب بأعلى متوسط في جميع الأبعاد (4.08) وانحراف معياري منخفض (0.96)، مما يؤكد أن سرعة الوصول إلى المعلومة الدقيقة هي جوهر ترشيد القرار التسعيري في بيئة صناعية تتسم بالتقلب. يخلص التحليل إلى أن أفراد العينة لا ينظرون إلى محاسبة السجلات المفتوحة بوصفها مجرد أداة تقنية، بل كنظام تكاملي يعزز الثقة أولاً، ثم يمكن من إعادة هندسة التكاليف عبر الإفصاح، ويضمن في النهاية تدفقاً معلوماتياً آنياً، وهو ما يوفر القاعدة المعرفية اللازمة لانتقال قرار التسعير من العشوائية أو المحاكاة العمياء إلى العقلانية المستندة إلى حقائق قابلة للتحقق والمشاركة.

المحور الثاني: " ترشيد قرارات تسعير المنتجات "

الجدول(3) الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة للمحور الثاني:

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	تعتمد الشركة سعر السوق التنافسي عند تسعير منتجاتها	4.06	5	1.02	عالية جدا	4
2	تعتمد الشركة السعر الذي يغطي التكاليف الكلية زائدا هامش الربح	4.07	5	0.94	عالية جدا	3
3	لابد من معرفة تكلفة الوحدات المنتجة للمساعدة معرفة الوحدات المطلوبة فعليا للإنتاج	4.02	5	1.05	عالية جدا	6
4	لابد من معرفة التكاليف لتقليل المصروفات الصناعية غير المباشرة	3.97	4	1.00	عالية جدا	7
5	تبني استراتيجية التحسين المستمر لكل العمليات والأنشطة التي يتم تنفذيها داخل المنشأة بهدف التخلص من الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج	4.14	5	0.88	عالية جدا	1
6	دعم اتخاذ القرارات المناسبة مدخل تتبع مراحل تكوين المنتج من جودة المواد الخام وتسليم المنتج النهائي للعميل	4.03	5	1.01	عالية جدا	5
7	تحقيق توازن بين السعر والجودة وذلك بتوريد مكونات المنتج في حدود السعر المستهدف مع تحقيق عائد مناسب للمنشاة	4.08	5	0.95	عالية جدا	2

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يظهر الجدول (3) التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات ترشيد قرارات تسعير المنتجات، حيث تشير البيانات إلى وعي مرتفع لدى المبحوثين بأبعاد التسعير العقلاني، إذ تراوحت المتوسطات بين 3.97 و 4.14 وجاء المنوال عند الرقم 5 في غالبية العبارات، مما يعكس تجانساً في الإدراك بأهمية تجاوز النمط التقليدي القائم على تغطية التكاليف فقط. تحتل عبارة "تبني استراتيجية التحسين المستمر لكل العمليات والأنشطة بهدف التخلص من الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج" المرتبة الأولى بأعلى متوسط (4.14) وأقل انحراف معياري (0.88)، مما يكشف عن إيمان قوي بأن ترشيد التسعير يبدأ من داخل المنشأة عبر إعادة هندسة العمليات وإلغاء الهدر، وليس فقط عبر معادلات حسابية سعرية. في المرتبة الثانية، جاءت عبارة "تحقيق

توازن بين السعر والجودة وذلك بتوريد مكونات المنتج في حدود السعر المستهدف مع تحقيق عائد مناسب" بمتوسط (4.08) وانحراف معياري (0.95)، مما يؤكد أن التسعير العقلاني ليس مجرد تغطية للتكاليف، بل هو عملية موازنة بين الجودة المطلوبة والسعر الذي يرغب العميل في دفعه، مع ضمان هامش ربح عادل. كما أن تصدر عبارة "اعتماد السعر الذي يغطي التكاليف الكلية زائد هامش الربح" (متوسط 4.07) و"سعر السوق التنافسي" (4.06) المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي، يشير إلى أن المبحوثين يدركون أن التسعير الرشيد يمزج بين المنطق الداخلي القائم على التكلفة والمنطق الخارجي القائم على السوق والمنافسة. في المقابل، حصلت عبارة "معرفة التكاليف لتقليل المصروفات الصناعية غير المباشرة" على أدنى متوسط (3.97)، وهو ما يمكن تفسيره بأن المبحوثين يرون أن مجرد معرفة التكاليف غير المباشرة لا يكفي لترشيد التسعير، بل لابد من تجاوزها إلى تحسين العمليات وموازنة الجودة والسعر. يُستخلص من هذا التحليل أن ترشيد قرار تسعير المنتجات في تصور أفراد العينة ليس عملية خطية تعتمد على معادلة التكلفة زائد الربح، بل هو منظومة متكاملة تبدأ بالتحسين المستمر، مروراً بتحقيق توازن الجودة والسعر، وانتهاءً بفهم السوق التنافسي والتكاليف الكلية، وهو ما يتسق مع منطق محاسبة السجلات المفتوحة التي توفر المعلومات اللازمة لكل هذه المستويات.

4. إختبار الفرضيات:

سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط واختبار (t)لإختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات كل فرضية.

إختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:" توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الثقة في المعلومات وترشيد قرارات تسعير المنتجات"

الجدول(4)نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الاولى.

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.784	4.294	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.823	0.449	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.88			
معامل التحديد (R^2)	0.78			

اختبار (F)	340.355	النموذج معنوي
Y= 1.784 + 0.823x		

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يُظهر تحليل الانحدار في الجدول (4) نتائج اختبار الفرضية الأولى، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة في المعلومات وترشيد قرارات تسعير المنتجات، إذ بلغ معامل الارتباط (R = 0.88) مما يدل على علاقة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة اختبار (F = 340.355) بمستوى معنوية (0.000) مما يؤكد أن النموذج ذو دلالة إحصائية عالية للغاية. وفيما يتعلق بمعاملات الانحدار، فقد بلغ معامل الثابت (B = 1.784) ومعامل المتغير المستقل (B = 0.823)، مما يعكس أن كل وحدة زيادة في الثقة بالمعلومات تؤدي إلى تحسن بمقدار 0.823 وحدة في قرارات تسعير المنتجات، وذلك يشير بوضوح إلى تأثير إيجابي للثقة كعامل رئيسي. وقد سجل اختبار (t) للثابت قيمة (T = 4.294) وللمتغير المستقل قيمة (T = 0.449) بمستوى معنوية (0.000) لكليهما، مما يعكس دلالة معنوية قوية لكل من المتغيرين. بناءً على هذه النتائج، يمكن التأكيد على أن الفرضية الأولى قد تحققت، إذ توجد علاقة دالة إحصائياً بين الثقة في المعلومات وترشيد قرارات تسعير المنتجات، مما يعزز أهمية الثقة كمكون أساسي في عملية اتخاذ القرار في المجال التجاري.

إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:" هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين بيانات التكلفة لمحاسبة السجلات المفتوحة وترشيد قرارات تسعير المنتجات

الجدول(5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية:

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.921	15.267	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.791	0.341	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.84			
معامل التحديد (R^2)	0.70			
اختبار (F)	233.072	النموذج معنوي		
Y= 1.921 + 0.791x				

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يُظهر تحليل الانحدار في الجدول(5) نتائج اختبار الفرضية الثانية، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيانات التكلفة لمحاسبة السجلات المفتوحة وترشيد قرارات تسعير المنتجات، إذ بلغ معامل الارتباط (R = 0.84) مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة اختبار (F = 233.072) بمستوى معنوية (0.000) مما يؤكد أن النموذج ذو دلالة إحصائية عالية جداً. وتتفق معاملات الانحدار أيضاً على تأكيد هذه العلاقة، حيث بلغ معامل الثابت (B = 1.921) ومعامل المتغير المستقل(B = 0.791) ، وتشير هذه القيم إلى أن كل وحدة زيادة في بيانات التكلفة تؤدي إلى تحسين في قرارات التسعير بمقدار 0.791 وحدة، مما يعكس تأثيراً إيجابياً واضحاً. وقد سجل اختبار (t) للثابت قيمة (T = 15.267) وللمتغير المستقل قيمة (T = 0.341)مع مستوى معنوية (0.000) لكليهما، مما يعكس دلالة معنوية قوية لكل من المتغيرين. بناءً على هذه النتائج، يمكن القول أن **الفرضية الثانية قد تحققت**، إذ توجد علاقة دالة إحصائياً بين بيانات التكلفة وترشيد قرارات تسعير المنتجات، مما يعزز أهمية المحاسبة السليمة للسجلات المفتوحة كأداة مؤثرة في اتخاذ قرارات تسعيرية فعّالة.

اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المعلومات و ترشيد قرارات تسعير المنتجات ".

الجدول(6) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثالثة:

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.457	20.445	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.894	0.520	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.90			
معامل التحديد (R^2)	0.81			
اختبار (F)	418.009	النموذج معنوي		
Y= 1.457 + 0.894x				

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يُظهر تحليل الانحدار في الجدول (6) وجود علاقة إيجابية قوية جداً ودالة إحصائياً بين توفر المعلومات وترشيد قرارات تسعير المنتجات، حيث بلغ معامل الارتباط (R = 0.90) مما يدل على

ارتباط قوي جداً بين المتغيرين، وبلغ معامل التحديد (R^2 = 0.81) مما يعني أن توفر المعلومات يفسر ما نسبته 81% من التباين في قرارات تسعير المنتجات، وهي نسبة تفسير مرتفعة جداً. أما معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل الثابت (B = 1.457) ومعامل المتغير المستقل(B = 0.894) ، مما يشير إلى أن كل وحدة زيادة في توفر المعلومات تؤدي إلى تحسين ملحوظ في قرارات التسعير. وقد سجل اختبار (t) للثابت قيمة (T = 20.445) وللمتغير المستقل قيمة (T = 0.520) بمستوى معنوية (0.000) لكليهما، كما بلغت قيمة اختبار (F = 418.009) بمستوى معنوية (0.000) مما يؤكد أن النموذج ذو دلالة إحصائية عالية جداً. تدعم هذه النتائج قبول الفرضية الثالثة بقوة تأثير مرتفعة جداً، مما يؤكد أن توفر المعلومات يشكل عاملاً أساسياً في ترشيد قرارات التسعير، ويعزز قدرة الشركات على اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على بيانات موثوقة ودقيقة.

خاتمة:

النتائج

أوضحت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة في المعلومات وترشيد قرارات تسعير المنتجات، حيث تبين أن الثقة المتبادلة بين أطراف سلسلة التوريد تسهم بشكل إيجابي في تحسين قرارات التسعير وتجعلها أكثر عقلانية وشفافية.

تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيانات التكلفة لمحاسبة السجلات المفتوحة وترشيد قرارات تسعير المنتجات، إذ أظهرت النتائج أن الإفصاح عن هياكل التكلفة ومسبباتها يؤدي دوراً مهماً في دعم قرارات التسعير، وذلك من خلال تمكين المنشآت من تحديد أسعار عادلة تغطي التكاليف وتحقق هوامش ربح مناسبة.

أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المعلومات وترشيد قرارات تسعير المنتجات، حيث تبين أن سهولة توفير البيانات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب تشكل عاملاً أساسياً في ترشيد التسعير، وتعزز قدرة الشركات على اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على معلومات موثوقة ودقيقة.

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل اليها يوصي الباحثان بالآتي:

ضرورة تعزيز آليات الثقة المتبادلة بين أطراف سلسلة التوريد من خلال عقود طويلة الأجل وآليات رقابة شفافة، لما لذلك من أثر إيجابي في جعل قرارات التسعير أكثر عقلانية وعدالة.

مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 05 العدد 02 (2026) *

أهمية تبني الإفصاح الدقيق عن هياكل التكلفة ومسبباتها بين الشركاء، بما يمكن المنشآت من تحديد أسعار عادلة تغطي التكاليف وتحقق هوامش ربح مناسبة.

إنشاء أنظمة معلومات متكاملة وسريعة تتيح تدفق البيانات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب، لتعزيز قدرة الشركات على اتخاذ قرارات تسعيرية استراتيجية قائمة على معلومات موثوقة ودقيقة.

- **قائمة المراجع:**

المؤلفات:

البكري، ثامر .(2009) *الاتصالات التسويقية والترويج* .دار حامد للنشر.

العلاق، بشير عباس .(1999) *إدارة التسويق* .دار زهران للنشر.

الغامدي، عبد الرحيم علي جعفر .(2015) *التسويق الاستراتيجي (النظرية والتطبيق): مدخل اتخاذ القرارات* . مكتبة الأكليل.

الرسائل العلمية:

أبو أمين، وسام. (2014). دور عوامل استراتيجيات التسعير في الحصة السوقية (دراسة ميدانية على شركات الأدوات الكهربائية المنزلية) [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق].

القطاونة، محمد أحمد خليف. (2018). أثر تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت على قياس التكاليف وتسعير المنتجات في الشركات المساهمة العامة الأردنية [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسراء].

بابكر، موسى عيسى محمد. (2008). الاتجاهات المعاصرة في محاسبة التكاليف ودورها في تحديد أسعار الصناعات السودانية - دراسة تطبيقية [رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية].

عرفات، عبد العزيز. (2011). مدى إمكانية تطبيق مدخل المحاسبة عن الإنجاز في ضوء مستجدات بيئة التصنيع الحديثة (دراسة ميدانية في الشركات الصناعية في قطاع غزة) [رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة].

المقالات:

أبو شعشع، أحمد مختار إسماعيل. (2016). دراسة تحليلية لتدعيم تكامل الأساليب الإدارية الاستراتيجية لإدارة تكاليف سلسلة الامداد .*المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 7*(1)، 456.

الجبلي، وليد سمير عبد العظيم. (2021). دور الثقافة التنظيمية في تبني استخدام محاسبة السجلات المفتوحة وأثره على الميزة التنافسية في الشركات الصناعية .*مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 7*(12)، 96.

الخلف، نضال محمد رضا، و زويلف، أنعام محسن حسن. (2007). التسعير باستخدام منهج التكلفة المستهدفة (دراسة ميدانية في قطاع الأدوية البيطرية الأردني) .*مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 21*(1)، 169.

الشطناوي، حسن محمود، و الديلمي، خليل إبراهيم. (2018). أثر سياسات السجلات المحاسبية المفتوحة كأحد آليات إدارة التكلفة في تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية المساهمة في الأردن. *مجلة دراسات محاسبية ومالية* (عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول)، 8.

الصغيرون، محمد السيد محمد. (2015). مدى ملائمة محاسبة السجلات المفتوحة OBA لدعم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد SC في بيئة التصنيع المصرية. *مجلة كلية التجارة جامعة الإسكندرية* (1)، 124.

الطيب، نور هان السيد محمد عبد الغفار. (2020). أثر التكامل بين ممارسات أسلوب السجلات المحاسبية المفتوحة ونظام تكاليف تيار تدفق القيمة في دعم مدخل إدارة التكلفة عبر الحدود التنظيمية. *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية* (2)، 23.

بوريش، مهني. (2020). أهمية استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة في ترشيد قرارات تسعير المنتجات. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (جامعة محمد بوضياف - الجزائر)، 13(3) ، 21.

داري، درشدي، و أبو شوارب، أسالم. (2006). السعر هدف أم أداة. *الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة*، 8.

راضي عبد الكاظم، محمد. (2019). ترشيد قرارات التسعير باستعمال تقنية التكلفة المستهدفة وتخفيض التكاليف في المديرية العامة للماء. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 15*(46)، 37.

سردار عبد الله صابر، رزكار عبد الله يوسف، و بترزار عمر علي. (2021). تبني أسلوب محاسبة السجلات المفتوحة في دعم استراتيجيات التنافسية (دراسة استطلاعية لآراء عينة من محاسبي الشركات الصناعية في إقليم كوردستان العراق). *المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز*، 280.

شطر، أضواء عبد الحسين جبار، و الهاشمي، أسماء مهدي. (2018). دور أدوات إدارة التكلفة بتسعير المنتجات الحكومية. *مجلة الإدارة والاقتصاد (جامعة كربلاء)، 7*(28)، 155.

عزة مصطفى محمد، حسن مصطفى، سهام محمد علي السيد، و رغدة عبد اللطيف عبد الخالق. (2015). تحسين الإفصاح المحاسبي باستخدام أسلوب الدفتر المفتوح لترشيد قرارات التعهيد. *مجلة المحاسبة المصرية (جامعة القاهرة - كلية التجارة)* (9)، 401.

فودة، شوقي السيد، سرور، محمد إبراهيم، و سليمان، أماني السيد مصطفى. (2021). أثر استخدام أسلوب التحليل الاستراتيجي للتكلفة SCA في ترشيد قرارات التسعير للشركات الصناعية (دراسة ميدانية). *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة (جامعة كفر الشيخ)*، 995.

مالك، ياسر صاحب، محمد علي، أحمد ماهر، و عوجة، حسنين كاظم. (2019). أثر محاسبة استهلاك الموارد على قرارات التسعير المحاسبية (دراسة استطلاعية في معمل الألبسة الرجالية في النجف). *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، 178.

محاريق، هاني أحمد. (2017). دور محاسبة السجلات المفتوحة كأداة لإدارة التكلفة البينية في تدعيم عمليات اتخاذ القرارات بسلاسل التوريد (دراسة استطلاعية). *مجلة الفكر المحاسبي (جامعة عين شمس - كلية التجارة)* (3)، 907.

محمد، الطيب المجتبي البلولة، و أبكر، محمد إسحق عبد الله. (2021). أثر أسلوب محاسبة السجلات المفتوحة في إدارة التكلفة بالقطاع الصناعي السوداني (دراسة ميدانية على مصانع جياد). *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)*، 157.

Al-Hasani, Aseel Aseel Ayad Jamal. (2023). The effect of applying the target costing technique on rationalizing pricing decisions in economic units. *Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS), 18*(63), 160-178.

بن سويسي، عثمان، و بن خليفة، حمزة. (2023). دور الأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف في اتخاذ قرارات التسعير - دراسة حالة مؤسسة ملبنة القصر القديم بالمنيعة الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 6*(1)، 219-234.

الحر، عبير خالد، و العيسى، محمد سليم. (2021). أثر استخدام التكلفة المستهدفة على قرارات التسعير بالتطبيق على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. *مجلة رؤى اقتصادية، 11*.(1)

حراز، محمد جمعة. (2025). فعالية تطبيق نموذج التكاليف على أساس النشاط الموجه بالوقت (TDABC) في تحسين قرارات تسعير القطاع الصحي: دراسة حالة. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 11*(22)، 815-. doi: 10.21608/csj.2025.428326.1670875

حسن، محمد عبد الرحمن علي، و حامد، محمد محمد عبد الفتاح. (2025). أثر الثقة المتبادلة لاطراف السجلات المفتوحة لدعم الميزة التنافسية (دراسة ميدانية). *مجلة بحوث الشرق الأوسط*، (21)، مايو.

الشمري، محمد وفي عباس، و جواد، حيدر. (2019). مدخل التكاليف على اساس الانشطة الموجه بالوقت TD-ABCودوره في قرارات التسعير. *Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences*.

عباس، خالد محمود عباس إبراهيم، درويش، محمد سيد (عبد الناصر)، و حسين يونس محمد، عبد الله. (2025). استخدام محاسبة السجلات المفتوحة الرقمية كمدخل لإدارة تكاليف سلاسل التوريد في المنشآت المتوسطة. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 6*(2)، 939-980. doi: 10.21608/cfdj.2025.374944.2227